وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ودورها للحد من الفساد وصوره (العراق أنموذجاً)

د. هشام جميل كمال

مدرس القانون الدستوري

كلية القانون / جامعة تكريت

المقـــدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى ال بيته الطاهرين

أما بعد :.

إن الإطار القانوني للمؤسسات الرسمية يعد السنَد الذي بموجبه تنهض تلك المؤسسات بواجباتها وتنفذ المهام الملقاة على عاتقها، وبموجب هذا الإطار القانوني والسند التشريعي يتم تقييم أداء المؤسسة ومحاسبة ومساءلة القائمين عليها، وهذا الأمر الذي أدى إلى اهتمام الدولة بمكافحة الفساد وصوره ومحاولة القضاء عليه عن طريق استخدام العديد من أدوات القانون وأهمها التوعية التعليمية للعديد من الموظفين الذين يتم تعينهم في المناصب الإدارية المختلفة في الدولة.

والتعليم واجب فرضه الدستور والاتفاقيات الدولية لأجل القضاء على الجهل وتنوير الإنسان وكذلك تم استخدامه كوسيلة لعلاج الإمراض التي تصيب المال العام وتؤدي إلى نشوء الفساد .

وبما إن الدولة تملك جيشاً من الموظفين الذين يعملون ضمن مرافق الدولة بشكل دائم من اجل تنظيم سير المرافق العامة ، فهؤلاء الأشخاص قد يقومون بتعاطي الرشوة وإساءة استخدام السلطة لأجل منافع شخصية وهذا الأمر سببه يرجع إلى مجموعة العوامل أهمها :.

١- ضعف الإيمان وانعدام الوازع الديني .
٢- حب الحصول على المنافع الشخصية لتحقيق غايات وأهداف خاصة تحت باعث شخصي.
٣- عدم احترام الوظيفة العامة ، وانعدام الولاء الحقيقي للعمل للوظيفة .

فأصبح الفساد مرضاً يسري في الموظفين وهذا الأمر يؤدي إلى انعدام ثقة المواطنين بالموظفين ويؤدي إلى الإخلال بالدولة ومؤسساتها .

إشكالية البحث :

انطلاقاً من قيام المؤسسات الرقابية في العراق وحسب ما نص إليه دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ ومنها هيئة النزاهة المختصة بمكافحة الفساد وصوره وإحالة المتورطين إلى المحاكم المختصة ، لأجل تطهير مؤسسات الدولة من المفسدين والعناصر المتورطة بالفساد.

ولهذا نجد أن دراستنا في هذا البحث تنطلق من آلية مكافحة الفساد في العراق وماهي التدابير الاحترازية لعلاج الموظف العام ووقايته من الفساد ، والبحث عن الأسباب الحقيقية الظاهرة لتفشي ظاهرة الفساد ، ولهذا لابد من بيان مفهوم دور وزارة التعليم العالي في الفساد، وهل له تأثير على الحد من الفساد والواقية منها والحد من الفساد وصوره .

وكذلك نرى مدى التزام التشريعات الوطنية في العراق بهذا الواجب التي فرضته الأمم المتحدة من اتفاقية الفساد لعام ١٩٩٧ وهل تم تطبيقها من عدمه لأجل وقاية المجتمع من الفساد وأثاره؟

أهمية البحث :

إن الفساد باعتباره ظاهرة منتشرة في العالم لأسباب شخصية وإنسانية فأصبحت مثار اهتمام الباحثين والمفكرين والقانونية والشعوب ، فلها صدى دولي وداخلي لهذا وجب الاطلاع عليها ومحاولة الحد والقضاء على ظاهرة الفساد لضمان تطبيق القانون وتحقيق العدل والمساواة ، ومن أهم المواضيع التي وقعت عليها أنظار الدول دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي أثار أهمية كبير في أوساط القانون لما له من طبيعة وقائية للفساد وصوره ووجود نصوص دولية وداخلية إشارة إليه صراحة ، لذلك لابد من بيان تطبيقه على الواقع وخاصة في العراق .

فأهمية هذا البحث تكمن في الآتي :

١- بيان مدى التزام العراق باتفاقيات الأمم المتحدة الواجبة للالتزام بالتوعية والإرشاد في مجال مكافحة الفساد.

٢- تناغم أهمية هذا البحث من خلال بيان الدور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحد من الفساد بين النظرية والتطبيق في العراق وأثره على سير المرفق العام .

منهجية البحث :

تعتمد هذا الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي لنصوص القوانين المختصة بمكافحة الفساد، مع بيان الآليات المختصة في التشريعات الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لأجل مكافحة الفساد والوقاية منه .

خطة البحث :

إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ودورها في مكافحة الفساد وصوره من

المواضيع ذات الأهمية لما يحمله من مزايا متعددة وآثاراً كبيرة على مستوى العائلة والشارع والمجتمع ، لذا تم تقسيم الدراسة على مطلبين: نخصص الأول لبيان ماهية الفساد وصورة ونحدد في الثاني الدور الوقائي لوزارة التعليم من الفساد وصوره.

المطلب الأول

ماهية الفساد وصوره

لاقت مشكلة الفساد اهتماما من قبل الكثير من الباحثين ، اذ اتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل يهدف إلى تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة لمكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة.

وتعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ، اذ تمتد جذورها لتأخذ أبعادا واسعة وعميقة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، حيث ان هذه الظاهرة تختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر[١]. والفساد يكون ظاهرة ناتجة لغياب الأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقاتها مما يؤدي إلى حدوث إرباك حقيقي في مؤسسات الدولة [٢]، ولهذا قسمنا دراستنا في هذا المطلب على ثلاثة فروع: بينا في الأول مفهوم الفساد وتكلمنا في الثاني عن أهداف وزارة التعليم في مجال مكافحة الفساد ونبحث في الثالث عن الإجراءات الضرورية المتخذة للوقاية من الفساد وآثاره .

الفرع الأول: مفهوم الفساد

إن الفساد أصبحت ظاهرة أقلقت المجتمعات الإنسانية والحكومة وعرقلة سير

(١) د. جنيدل عبد الرحمن محمد ، اثر الرشوة في تغير النمو الاقتصادي ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب السعودي ، الرياض ،ص٨٦.

(٢) د. زياد عريبة بن علي ، الفساد (إشكاله وأسبابه ودوافعه وأثاره) ، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق ،العدد١٦ ،أغسطس ،٢٠٠٥ ،ص١.

المرافق العامة منذ أقدم العصور ؛ لأن الفساد أساسه سلوك أنساني يهدف إلى تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة ويضر بالدولة والمجتمع .

وإن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة[١]، تلتقي في طياته جوهر الفكرة والمقاصد ، اذ انه يمكن إن يكون موجودا في كافة المرافق الحكومية منها والخاصة فهو يجد له أرضية في أي تنظيم تكون فيه القوة لشخص واحد مسيطر أو محتكر لسلعة ما أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون هذه السلعة والخدمة أو تمرير القرار لفئة دون أخرى .

يعد الفساد ذو مفهوم مركب له إبعاد متعددة وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه ، فيعد فسادا كل سلوك ينتهك القواعد والضوابط التي يفرضها النظام و يهدد المصلحة العامة ويدفع نحو إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، ويتضمن مصطلح الفساد العديد من صور الفساد [٢].

ونجد أن الفساد يعرف بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة [٣].

---

(١) الفساد يعرف لغته وهو البطلان فيقال فسد الشى إي بطل أو أضمحل ، ويعرف اصطلاحاً بأنه استقلال المنصب العام بفرض تحقيق مكاسب شخصية من خلال الإساءة في استخدام السلطة

(٢) إن الفساد في الدولة يكون عبر احد الأنواع الآتية :ـ

١ . الفساد السياسي المتمثل بفساد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٢ . الفساد الإداري والذي يشمل(الرشوة ،المحاباة ، المحسوبية ،الاحتيال) ويحدث الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال إصدار توجيهات من قبل الموظف العام أثناء تأدية العمل تخالف التشريعات وضوابط القيم الفردية ، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة .

٣ . الفساد المالي ومن مظاهره (الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية).

(٣) ويعرف الفساد حسب رأي(منظمة الشفافية العالمية) بأن ظاهرة الفساد ماهي الا إساءة استخدام السلطة العامة لغرض تحقيق مكاسب خاصة ، ويعد الفساد ظاهر عالمية اجتاحت وتتفاوت بين=

ونرى أن الفساد هو عبارة عن سلوك إداري شخصي يتعلق بالوظيفة العامة يؤدي إلى الانحراف عن الواجبات والأهداف المرسومة بسبب اعتبارات شخصية وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال مخالفة القوانين والمعايير الأخلاقية السامية للمجتمع [١].

ومن خلال مجموعة التعاريف ذات الرؤى المختلفة نجد أن للفساد أسباب عديدة قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وغيرها وتتمثل نتيجة غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني فضلا عن ضعف المؤسسات الإعلامية والرقابية .

ولظهور الحروب وآثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية والطائفية والعشائرية والمحسوبية والقلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول دفع بالكثيرين نحو التفكير في وسائل غير مشروعة لجمع المال لغرض مواجهة المستقبل الغامض ويلعب العوامل الاقتصادية المتردية والمحفزة نحو سلوك طريق الفساد وانعكاساتها على ارتفاع تكاليف المعيشة وهذا الأمر إذا انتشر له أثار سلبية عديدة تمس العديد من الجوانب الاقتصادية[٢] والسياسية للدولة [١].

=الدول في مداها وتأثيراتها حسب ما تصدره منظمة الشفافية الدولية .لمزيد من التفصيل ينظر : مؤشرات مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية لعام ٢٠٠٩ ،ص٣.

(١) فاديا قاسم بيضون ، الفساد ابرز الجرائم الآثار والمعالجة ، منشورات الحلبي ،٢٠١٣، ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) يؤثر الفساد على الاقتصاد من عدة جوانب منها ضعف الاستثمار وتهريب الأموال إلى خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة نسبة البطالة والفقر. وتؤدي إلى ضياع أموال الدولة والتي كان من الممكن استثمارها في مشاريع تعود بالنفع على المواطنين، ويعكس آثار الفساد الإداري والمالي على الكلف النهائية للمعاملات والسلع والخدمات بشكل سلبي فمن جهة تساهم في رفع وقيام الكلف النهائية لها ومن جهة أخرى تكون على حساب الكم والنوع والصلاحية . ينظر : تقرير صادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ ،ص٩.

ولهذا نجد أن مظاهر الفساد الإداري والمالي تنوعت واتخذت إشكالاً متعددة منها: (الرشوة والمحسوبية و المحاباة والوساطة و الابتزاز والتزوير و نهب المال العام) ، وبهذا يعد الفساد آفة تهدد كيان الدولة وكيانها السياسي وتعرقل عملها بشكل دائم ومستمر فهذا الأمر يؤثر سلباً على الأسس والقيم التي تقوم عليها الدولة أياً كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها ... الخ ويعطلها ويخل بأهدافها وخططها الاستراتيجية .

ولهذا قامت العديد من الدول بالانضمام إلى اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة من الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ ومنها العراق من خلال تطبيق معايير الاتفاقية ولهذا تم إنشاء مجموعة من الهيئات الرقابية كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام لأجل ضمان القضاء على الفساد وصوره واتخاذ الإجراءات الوقاية ومنها تفعيل دور التعليم العالي والبحث العلمي في العراق .

الفرع الثاني: أهداف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الفساد

يهدف البحث بشكل عام إلى بيان دور وزارة التعليم في الفساد ومكافحته ، والتعرف على أدائها في إطار تلبية احتياجات المنظمات الحكومية والمجتمع العراقي، ومن أجل رفع كفاءة أداء هذه المنظمات بما يتناسب ودورها الرقابي في مكافحة الفساد والرقابة على أداء الوزارات والمنظمات العامة لاسيما في هذه الظروف الراهنة ، ويمكن تحديد الأهداف العامة بثلاثة أهداف وهي:

١-الهدف الاستراتيجي:

(١) ونجد أن أثر الفساد السياسي يؤدي الفساد إلى إحلال المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة كما لهـ تأثيره على وسائل الأعلام المختلفة وتكييفها بما يتلاءم والمصالح الخاصة للمفسدين وجعل أجهزة الأعلام بعيدة كل البعد عن ممارسة دورها الرقابي في التوعية ومحاربة الفساد بكل انواعه ينظر: بوريس بيجو فتش ، اراء في الفساد الأسباب والنتائج ، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة ،العدد ١٣ ، ٢٠٠٥، ص ٢٥.

يتجسد الهدف الاستراتيجي للنظام المصمم بالربط بين نشاطات الأجهزة الرقابية في العراق والأهداف الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ١٩٩٧، وطالما أن الأهداف الاستراتيجية تتمثل في مكافحة الفساد والارتقاء بمستوى العمل الرقابي عبر قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوفير الكوادر والبيئة الملائمة للقضاء عليها[١]، وتحقيق التقدم والرفاهية في المجتمع وهذا الأمر لا يحدث إلا بتطوير عمل الأجهزة الحكومية وإحداث تغييرات جوهرية في سلوكيات العاملين وتطوير آليات العمل فيها من خلال عمل إصلاحات شاملة في تلك الأجهزة وبصورة ديناميكية ومستمرة[٢] .

٢- الهدف التطويري

يركز العمل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تطوير كفاءة الأجهزة الرقابية من خلال اعتماد مؤشرات ومعايير تمثل كفاءة العمل بها وتطبيقها ، وتقيس جوانب الضعف فيها، وتحدد أسبابها قدر المستطاع. وتحديد جوانب القوة فيها وتوافر النمو السليم لها لأجل الوقاية من الفساد وصورها[٣].

وتعتمد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قدرة العمل وفق نظام المعلومات المؤسساتي التعليمي الذي يركز على تحقيق معايير الحكم المؤسساتي وتتحقق تلك المعايير بمدة التكامل الذي تحققه الأنظمة المعلوماتية في مؤسسة التعليم العالي ومدى تغطية هذه الأنظمة بوظائف المؤسسة وقدرة تكنولوجية المعلوماتية المستخدمة

(١) حسام بدراوي ومحسن يوسف ، الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم في مصر ، مكتبة القاهرة ،٢٠٠٨،ص٣٣-٣٥.

(٢) إن أهمية الإصلاح الإداري بأنه الأداة التي تحدث التغيير المنشود في أداء الأجهزة الإدارية الحكومية وزيادة فاعليتها وكفاءتها بما يضمن تحقيق المصلحة العامة للدولة، مما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للبلاد .

(٣) اندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ،دار الاهلية للنشر ، بيروت ، ١٩٧٧، ص١٩.

على دعم متطلبات العمل المؤسساتي .

ومع التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تعد الوسائل الإدارية القديمة قادرة ولا مناسبة للتعامل مع المستجدات الحالية التعليمية ، لذلك فقد أصبح من الضروري تطوير أساليب العمل التعليمي والتربوي وتطويعها للاستفادة من المبتكرات العلمية إذا أصبح ضرورة العمل بها لتطوير الجانب التعليمي في العراق.

٣- الهدف الإداري

إن أهم ما تتميز يه وزارة التعليم العالي والبحث العليم هو قدرتها في استخدام في القرارات الإدارية لأغراض التعيين والترقية والتنقلات والمكافآت والحوافز ضمن الحدود القانونية المشروعة ، والسماح للأجهزة الرقابية باستخدام وسائلة الرقابية في الأغراض الإدارية واتخاذ القرارات[١]، ولكنه في الوقت نفسه يعتمد على المفتشين كجهاز رقابي للعمل في أداء أعمالها، مع ربط الأهداف الاستراتيجية والتطويرية والإدارية بالأجهزة الرقابية في العراق ومن خلال اعتماده مؤشرات نابعة من مكونات وتحليل الوظائف التي تسمح لنشوء الفساد والتي يمكن قياسها ومقارنتها بالمعايير الدولية للفساد، مثل اعتماد الإقرار بتصريح الممتلكات يعتبر بمثابة برنامج عمل وبرنامج للتطوير والتحسين من خلال ربط مكونات العمل بالوقاية من الفساد بمعايير الأداء للأجهزة الرقابية فيكون لكل عمل معيار لأداء وهدف يرتبط بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧.

ولذلك نجد أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحاول التركيز على محاور ثلاثة في عملها وعلى النحو الآتي :

١- التركيز على تدريب جميع منتسبين وزارة التعليم العالي لرفع الأداء وتحقيق جودة في مستخرجات العمل التعليمي على المستوى الأكاديمي والإداري وذلك عبر

(١) د. صفاء الدين ابراهيم واكتم الصرايره ، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر العاملين ، مجلة الإداري ، العدد ٨٧، ديسمبر ، ٢٠٠١،ص ٤٣-٤٤.

الوسائل الحديثة التي يتطلع إليها منتسبيها عبر المؤتمرات والندوات والإيفادات والدورات خدمة للصالح العام .

٢- البحوث والتي من خلالها يتم تجميع وتنظيم وتحليل المعلومات المتعلقة بجميع أجهزة وأنشطة الدولة ومحاولة تفعيلها والوقوف على جوانب الخلل ومعالجتها في شكل أبحاث منتجة لمساعدة الدولة في حل الإشكالات الإدارية وتنظيم العلاج ونشره عبر المجلات العلمية والمواقع الالكترونية ، كما تلعب المكاتب المتخصصة دور كبير في مساعد المجتمع عبر الاطلاع على المستجدات الحديثة والطرق المبتكرة علمياً لجميع الاختصاصات مما يسهل ويساعد في نشر مفاهيم ونظريات وزارة التعليم العالي بصورة سهلة وميسرة .

٣- الخدمات الاستشارية تعد وسيلة مهمة تعتمد عليها اغلب أجهزة الدولة بحيث تمكن المسؤولين في أجهزة الدولة من الاستفادة من خبرات الإدارية والاقتصادية والهندسية والطبية ...الخ وتوظيفها في مجالات الاختصاص [١].

الفرع الثالث: الإجراءات الضرورية المتخذة للوقاية من الفساد وآثاره

إن عملية مواجهة الفساد مازالت بحاجة إلى مستلزمات تتخذها الدولة للحد من الفساد ، وفيما يأتي أهم الإجراءات الضرورية للوقاية من الفساد وأهمها :-

١- اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار الشخصيات لتولي المناصب الإدارية في وزارة التعليم العالي وفق معايير الجودة والأداء وعلى أساس السمعة الحسنة والسيرة الوظيفية لهم في دوائر الدولة .

٢- تفعيل دور الجامعات في عملية الرقابة وإشراك مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وحرص وزارة التعليم العالي في تشجيع في كتابة البحوث ورسائل

(١) د. عدنان اسكندر ، تدريب الموظفين ، منشورات عويد ،بيروت ،ط٢، ١٩٨٢ ،ص١٨٥.

الماجستير وأطاريح الدكتوراه في مكافحة الفساد المالي والإداري مدعومة من قبل مؤسسات الدولة.

٣- اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الموظفين المتورطين في الفساد ، فضلاً عن الذين يثبت تورطهم في قضايا الفساد والاختلاس من المسؤولين في الدولة بعد صدور قرار من السلطة القضائية بحقهم مع استكمال الإجراءات التحقيقية الإدارية وإشعار مكتب المفتش العام لاتخاذ ما يلزم لأجل مكافحة الفساد ومعاقبة المتورطين فيه.

٤- إعداد برامج إصلاح شاملة ذات مضمون استراتيجي يقوم على تشخيص الفساد كونه مشكلة ومعالجة أسبابه وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الإدارية[١].

٥- اعتماد معايير الشفافية في عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والالتزام بالعلانية في الأعمال والإجراءات المتخذة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإشهار العام والواضح للبيانات واليات الأعمال الإدارية العامة ضمن طرق عمل واضحة ومبسطة فهي تعتبر من أهم متطلبات مكافحة الفساد الإداري والمالي فزيادة درجة الشفافية تساهم إلى حد بعيد في زيادة درجة الثقة التي يمنحها للموظفين، ومما يؤدي إلى تدني مستوى الفساد الإداري والمالي في العراق .

المطلب الثاني

الدور الوقائي لوزارة التعليم العالي من الفساد وصوره

إن وزارة التعليم العالي تمارس دوراً إيجابياً في نشر العلم والمعرفة في كافة مجالات الحياة المختلفة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ومالياً ، مما جعل لها انعكاسات

(١) غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٢٢-٢٣

متعددة وخطيرة على كافة أنشطة الدولة وأعمالها ومن ضمنها المحافظة على المال العام عبر نشر مفاهيم وأخلاقيات وسلوك مكافحة الفساد وصورة ، ولهذا اقتضت دراستنا في هذا المطلب تقسيم الدراسة على ثلاثة فروع: حيث ندرس في الأول عناصر الفساد في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ونتناول في الثاني التدابير الاحترازية المعمول بها في وزارة التعليم العالي للحد من الفساد وصوره ونخصص الثالث القيم الأساسية التي ينشرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[١].

الفرع الأول : عناصر الفساد في التعليم العالي

هناك العديد من عناصر التي تتمثل فيها الفساد وتتمثل عبر النقاط التالية :

١- نجد أن بوادر الفساد في التعليم العالي فساد مرتبط بمصادر المعرفة والتحصيل ، فنجد إقبال الطلبة على المحاضرات قلت بنسبة ٥٠% واعتمادهم على الملخصات المتوفرة في المكتبات ، وهذا الأمر يقلل من مدى الإدراك ويقتل روح التفكير والإبداع عند الطالب ويقتل الطموح لأنه هم الطالب سيكون النجاح فقط بأبسط أسلوب وهذا يخلق ضعف في التفكير والاستيعاب ويقتل روح المثابر والمنافسة من اجل التفوق .

٢- ظهور فساد مرتبط بمستوى جودة التعليم من خلال التزام الكليات والمعاهد بأساليب الدراسة القديمة والمناهج المكررة دون الأخذ بأساليب التطور التكنولوجي في نقل المعلومة وعرضها وخزنها وسرعة الاطلاع لها والتي تطور مستوى التعليم العالي في العراق .

٣- ظهور العديد من صور الفساد في الكليات والجامعات العراقية من خلال اعتماد الطلبة على استخدام النفوذ والعلاقات الشخصية والمعارف، وما يقدموه هدايا أو يدفعون رشاوى للتأثير على سير مرفق التعليم في سبيل النجاح ، وسبب ذلك كثرة الجامعات دون تفعيل النظام الرقابي لوزارة التعليم وهذا بدوره يؤثر سلبياً على

(١) محمد المالكي ، المواطنة بين الدولة والمجتمع ، مجلة الديمقراطية ، العدد٢٤، تشرين الاول ، ٢٠٠٦، ص٥١-٥٥.

الجامعات الحكومية والأهلية لان هذا الفايروس سريع الانتشار وله مخاطر على الدولة بأسرها ،حيث ساد الطابع التجاري على العملية التعليمية كأحد مظاهر الفساد لتأثيره على مبدأ تكافؤ الفرص اذ أن عملية التعليم أصبح يغلب عليها الطابع التجاري، بينما انخفضت هذه النسبة في مرحلة التعليم الجامعي والسبب هو إدراك الطلبة أن التعليم سواء في المرحلة الجامعية أو قبل الجامعية أصبح مسألة تجارية في المقام الأول(١).

٤- الفساد المرتبط بعدالة توزيع الوظائف في الدولة الذي يعتبر من اخطر مظاهر الفساد في الدولة ، لان غاية الطالب في الدراسة هي التعيين وهذا هو الباعث الذي يحرك الطالب للعمل بجد من اجل تحقيق نتيجة و التفوق في مجال دراسته كي يحقق طموحة في تطبيق ما درسه ضمن وظيفته بعد التعيين ، ولكن يصطدم الطالب بواقع مرير يحطم أهدافه وأحلامه وهو ان نظام التعيين يقوم على أسس المحسوبية والقرابة والأحزاب السياسية ، وهذا يؤدي إلى انتشار الفساد ويقلل من حرص الطالب على المواظبة على أداء واجبة وبالنتيجة النهائية يؤثر على التعليم العالي في الدولة بشكل سلبي .

٥- إن للتعليم العالي أثراً كبيراً على الطلبة وسلوكهم عبر ما تقدمه وزارة التعليم العالي من فرص في التعليم والإرشاد للطلبة وخاصة بعد مخالطة الطالب ودخوله الحياة الجامعية والتعرف على الكثير من الطلاب ضمن اختصاصه ، هذا الأمر يجعل منه عنصر قابل للتفاعل مع الآخرين في أسلوبه وكلامه وتصرفاته من خلال ما يحتويه النظام التعليمي على سلوكياتهم وقيم عبر ما يتداول من بث قيم الدين والأخلاق السامية وروح التعاون النزاهة والشفافية والعدالة والموضوعية في نفوسهم وممارساتهم ، إن النظام التعليمي يسهم في تعليمهم السلوكيات والأخلاقيات الحميدة(٢).

(١) د. صفاء الدين ابراهيم واكثم الصرايره ، مصدر سابق ، ص٥٦.

(٢) د. علي خليفة الكواري ، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ، ط١، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢،ص٣١ومابعدها .

٦- العامل الخارجي وجود ثقافة مجتمعية تشجع على الفساد، فعلى سبيل المثال يشعر بعض الناس بالفخر الكبير وعلو المكانة والرفعة والمنزلة الاجتماعية إذا قاموا بكسر القوانين والحصول على أشياء لا يستحقونها أو الحصول على معلومات تمكنهم من اكتساب بعض المكاسب السريعة ويرجع هذا الأمر إلى انتشار مقومات سلبية في الثقافة السائدة والتي يجب العمل على محاربتها والقضاء عليها بكل صورها وأشكالها.

٧- الفساد الإداري في عملية شراء وتجهيز الكتب المنهجية والمشاريع الاستثمارية في وزارة التعليم العالي فهناك الفساد الكبير الذي يقع في حدود نفوذ وسلطة الموظفين الحكوميين ذوي المناصب العليا والسياسيين الذين يصنعون القرارات التي تتضمن عقودًا أو مشاريع كبرى، كما أنه إذا طبقنا هذا على قطاع التعليم فسنجد أن مثل هذا النوع من الفساد يرتبط على سبيل المثال بقرارات طباعة الكتب، أو اختيار المؤلفين أو دور النشر لإعداد وطباعة، والتي تخص عمليات إمداد المؤسسات التعليمية بالتجهيزات والمعدات التعليمية والتي تساهم في انتشار الفساد وصوره.

الفرع الثاني: التدابير الاحترازية المعمول بها في وزارة التعليم العالي للحد من الفساد وصوره

هناك مجموعة وسائل تستخدمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ساهمت في القضاء على الفساد وصوره وهي على النحو الآتي :-

أولاً: الاهتمام بتطوير التعليم في كافة أجهزة الوزارة وجامعاتها وكليتها عبر وضع استراتيجية وطنية للتعليم العالي في العراق وخاصة بعد تزايدي الضغط الاجتماعي والسياسي على مؤسسات التعليم الجامعي لقبول أعداد أكبر من الطلاب[١]، علماً بأن هذه المؤسسات يمكن أن تقدم المهارات المتخصصة والمتنوعة في كافة مجالات الحياة

(١) إيليا حريق ،المواطنة والقيم المدنية الهوية الوطنية ، تحرير وليد مبارك وسعاد جوزف ، منشورات الجامعة الامريكية في لبنان ، بيروت ،١٩٩٩،ص٥٠.

الهندسية والطبية والإنسانية وهذا رافد أساسي للدولة ومؤسساتها عبر توفير كوادر متخصصة شبابية متعلمة وناضجة قادرة على مكافحة الفساد وصوره(١).

ثانياً : تمتع مؤسسات التعليم العالي باستقلال مالي وإداري من خلال وجود موازنة مستقلة وإدارة خاصة بكل مرفق من مرافق التعليم العالي وهذا يسمح لها بالعمل بحرية بعيداً عن الضغوط الحزبية والسياسية ، وهذا دافع وحافز على الإبداع والتطور في مجال التعليم من خلال إنشاء مراكز تعليمية متخصصة في المجالات وحسب الاختصاصات ، ويعتبر هذا الأمر محدداً للمسؤولية الفساد لكل جهة من جهات القطاع في التعليم العالي ولا يشمل كافة وزارة التعليم العالي على أساس مبدأ الخطأ المرتكب ؛ لأنه إذا ارتكبت جامعة معينة فساداً فلا يمكن أن نشير إلى الجامعات الأخرى أو الوزارة بالفساد، فمن يرتكب الفعل يكون هو من يتحمل النتائج ، وهذا الأمر يؤدي إلى انتشار الشفافية في العمل والنزاهة في الحفاظ على الدولة وممتلكاتها وأموالها لان جميع مؤسسات الدولة سوف تحرص على تطبيق مزاعم الفساد والابتعاد عن صور الفساد لأجل ازدهار التعليم العالي ونزاهته ضمن المعايير التعليمة المعتمدة ضمن اللجنة القطاعية في وزارة التعليم العالي .

ثالثاً: تطوير التعليم العالي في خدمة القضاء على الفساد وصوره عبر تطوير برامج التعليم الجامعي وأهدافها، فإن عملية إصلاح وتطوير التعليم الجامعي يجب أن تركز على التوسع في بناء القدرات في مجالات العلوم على المستوى الوطني والدولي لأجل القضاء على الفساد ، وللجامعة دور أساسي في تطوير القدرات في هذا المجال، سواء على مستوى تعليم وتدريب الأجيال الجديدة من الطلاب، أو إجراء البحوث والتطوير في موضوعات الفساد وأثاره للمجتمع بما يجعلها مصدرًا مستقلاً للمعلومات والتطوير في مجالات مكافحة الفساد.

(١) مارلين نصر ، مقاربة جنوسية الوطنية والمواطنة في النص المدرسي، تحرير نجلاء حمادة وسعاد جوزيف وجين سعيد المقدسي ، الدار الجديدة للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٣٥ومابعدها.

ولذلك يجب دعم البحوث المتعلقة بالفساد والسماح بتنوع الندوات والبعثات الدراسية والتعاون مع الأجهزة الرقابية كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومجلس النواب لأجل ضمان القدرة على المعالجة الحقيقية للفساد وصوره.

رابعاً : تفعيل العناصر الأساسية المعتمدة في استراتيجية مكافحة الفساد وهي (المحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة) فهذه المعايير تعبر عن صدق الإجراء الإداري المتخذ من قبل وزارة التعليم العالي وتؤيد مشروعيته وتعتبر ضماناً لمكافحة الفساد وصوره[١].

خامساً: وضع استراتيجية إعلامية متكاملة للتوعية والإعلام في وزارة التعليم العالي ضد الفساد وصوره ، نسعى من خلالها على تعزيز المعايير الأكاديمية والأخلاقية والمهنية داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الطاردة للفساد وصوره[٢].

الفرع الثالث: القيم الأساسية التي تنشرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تقوم وزارة التعليم في العراق من خلال كوادرها وعبر الجامعات والمعاهد بنشر أهم المبادئ الأساسية التي من خلالها يتم ترسيخ وبناء الإنسان العراقي ويجعله متناغماً ومتواصلاً مع الآخرين في كل ما هو مباح قانونيا وعشائريا ضمن حدود المشروعية الدينية والقانونية والأخلاقية [٣]، وأهم هذه القيم هي

أولاً: الحس بمصلحة المجتمع العامة : إن الإنسان إذا شعر بالمصلحة العامة وضرورة الالتزام بتصرفاته وأقواله وأفعاله ضمن معايير المصلحة العامة سوف يكون بعيداً عن الفساد في تفكيره وأخلاقه وعمله ؛ لأن حس المصلحة العامة نابع من حس

(١) خالد علي الحربي ، دور الحكومة في متابعة مسيرة الفساد ، إدارة الدعم الفني ، ديوان المحاسبة ، الكويت ،٢٠٠٧،ص٢٧.

(٢) د. حسن عبد الحميد السيد ،الشفافية في قواعد وإجراءات التعاقد الحكومي في دولة قطر ، مجلة الشريعة والقانون ، الإمارات ، العدد ٣٩، ٢٠٠٩، ص٦٠.

(٣) مارلين نصر ، مصدر سابق ، ص٣٧.

الشعور بالمواطنة والانتماء إلى العراق ؛ لأن كل عراقي صالح يفهم حقوقه وواجباته وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في العراق ، وهذا الأمر يجعله يبتعد عن السلوك الموجب للفساد وصوره [١].

لذا نجد أن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق دائما تحرص من خلال المواد الدراسية المقرة من قبل اللجنة القطاعية على تنظيم المواد الدراسية التي تشعر الطالب بالمصلحة العامة وأهميتها وضرورة الحفاظ عليها فالمال العام ملك للجميع فلا يجوز بيعه أو التصرف فيه أو الحجز عليه ، ولهذا يجب ان تكون له حماية خاصة ويجب الابتعاد عن أي تصرف قد يعرض المصلحة العامة للخطر .

كما يتم دراسة مادة حقوق الإنسان والمواطن والطفل ومادة الديمقراطية ضمن جميع الكليات والمعاهد لأجل بيان الحقوق والحريات الممنوحة للشعب ومكانة الدولة وواجباتها اتجاه الشعب ، مع بيان الحدود المشروعة ضمن التصرفات القانونية للإفراد الممنوحة لهم وفق الدستور ويجب الالتزام بها والحفاظ عليها لضمان المصلحة العامة ، وهذا الأمر يعد عنصراً إيجابياً ؛ لأنه يُشعر الفرد بانتمائه للعراق وبمواطنته وقدرته على ضمان المصلحة العامة .

ثانياً: تعزيز القيم الأخلاقية والدينية في المؤسسات التعليمية : إن تعزيز الوازع الأخلاقي والديني يكون حافز للابتعاد عن الفساد وصوره ؛ لأن القرآن الكريم وكافة الأديان السماوية تحرم السرقة وتعاقب فاعلها والفساد أصله يقوم على السرقة وهو المحرك الأساسي للفساد ، ولذلك نجد ان الالتزام الديني يؤدي إلى الابتعاد عن المحرمات والأشياء غير المباحة وهذا دافع نحو الابتعاد عن الفساد وصوره.

أما الأخلاق فهي دائرة مكملة للدين وأساسها الأسري والتعايش الاجتماعي ، فالأخلاق تجعل من الإنسان ملتزم بسلوكه اتجاه الغير والمجتمع والابتعاد عن كل ما يخدش بالجانب الأخلاقي والتربوي ومنها الابتعاد عن الفساد ، ولهذا نجد ان التعليم العالي

(١) ايليا حريق ، مصدر سابق ،ص ٥٢-٥٥.

ومؤسساته يجعل مادة الإرشاد التربوي مادة أساسية لبيان وتوضيح سلوك الطالب وحرصه على الالتزام بكل ما هو متمم للمبادئ الأخلاق والابتعاد عن الأمور الضارة الأخرى ومنها الفساد(١).

ثالثاً: إقامة الندوات التي تعرض حضارات وتاريخ العراق وانجازاته :ـ تسعى المؤسسات التعليمية في العراق على إقامة الندوات والأمسيات الثقافية التي تعرض تاريخ العراق وانجازاته وحضاراته وهذا باعث للفخر يدفع الطلبة إلى المثابرة والسعي جاهدين إلى الحفاظ على هذه الأصول التاريخية والثقافية ومحاربة الفساد وكل الأمور الأخرى من مخدرات وغيرها لأجل تنمية الأصول الثقافية والتاريخية (٢).

رابعاً: تقديم الدعم العلمي عبر البحوث العلمية والقانونية إلى المؤسسات الرقابية في العراق لأجل القضاء على الفساد وصورة ، فهناك العديد من البحوث المنجزة التي نشرت في كافة أنشطة الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها .

كما تقوم مؤسسات التعليم العالي بنشر كافة البحوث المتعلقة بالفساد ومكافحته عبر موقعها الالكتروني والقناة الجامعية إضافة إلى المجلات العلمية المتخصصة التي تنشر كافة البحوث وبصورة دورية ومستمرة ويمكن الاستفادة منها والاعتماد عليها للقضاء على الفساد مع إقامة الهيئات الرقابية بالاستعانة بكوادر وزارة التعليم العالي في العديد من المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد أو الحد منة (٣).

ويلعب دوراً أساسياً في هذا الأمر كل من كليات القانون والعلوم السياسية لأنهم بحكم اختصاصهم أكثر اتصالا بالدولة وهيئات الدولة ، والتي غالباً ما تخرج نخبة سياسية وإدارية وقانونية إضافة إلى القضاة والمحامون فهؤلاء يشاركون في القضاء على الفساد من خلال ما تم الحصول عليه من معلومات قانونية في مجال مكافحة الفساد عبر تطبيق القوانين والأنظمة في مرافق الدولة .

---

(١) غسان سلامة ،مصدر سابق ، ص٢٣ومابعدها.

(٢) حسام بدرواي ومحمد يوسف، مصدر سابق ، ص٥٥ وما بعدها.

(٣) المادة (١٠٢– ١٠٨) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.

الخاتمة

وفي ختام دراستنا لموضوع دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحد من الفساد وصوره (العراق أنموذجاً) توصلنا إلى ما يلي:

١- إن ميل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تطوير المناهج والخطط الاستراتيجية الوطنية للتعليم في العراق، كي تضمن استعادة ثقة المواطن في السياسات التي تتبناها الدولة ،وذلك عن طريق تعزيز عمل مؤسسات الدول التي يناط بها وضع هذه السياسات والسهر على تطبيقها من خلال تفعيل الحس بالمواطنة والمسؤولية للجميع لأجل ضمان المصلحة العامة .

٢- الحرص والتأكيد على مصداقية عمل هيئة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال سعيها إلى تشكيل اللجان التحقيقية المشهود لهم بالخبرة العالية في مجال عملهم، وحرصهم على ضمان سير المرافق العامة، في التحقيق في قضايا الفساد ،وتأكيد على مبدأ الشفافية الإجراءات المتخذة الذي يكون الأساس الداعم لصدق عمل الوزارة بالتعاون مع مكتب المفتش العام والهيئات المستقلة كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية .

٣- ضمان استقلالية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق في إدارة مرفق التعليم العالي في الدولة وذلك لضمان الحياد في عملها وابتعادها عن الضغوط السياسية التي تمارس عليها من قبل السلطات الأخرى للدولة [١]،كي تتسم إعمالها بالحيادية والصدق وهذا يدفع إلى القيام بعملها بعيداً عن التقلبات السياسية التي يشهدها المجتمع الديمقراطي على الفترات المتقاربة وهذا عامل وحافز للقضاء على الفساد في جهاز التعليم من خلال محاسبة المقصر وردع غيره، ويعزز كفاءة أداءها لمهامها ؛ لأنَّ القانون منحها حرية كبيرة في العمل تحقيقا لمبادئ المساواة

(١) حدري سمير، السلطات الإدارية المستقلة وإشكالية الاستقلال ،بحث منشور في مجله إطار الملتقى الوطني بسكرة ،جامعه عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر ،ع٤ ،٢٠٠٦،ص٥٥.

والعدالة والحيادية هي من المبادئ الواجب احترامها للنهوض بعمل وقدرات هذه الأجهزة سواءً في أداء عملها أو الرقابة على أعمالها المختلف ضمن المجالات المتعددة للتعليم العالي والبحث العلمي في العراق وأهمها المجال المالي ،وخصوصاً في مجال مكافحة الفساد وصوره.

٤- يجب تفعيل العلاقة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مؤسسات الدولة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني لأجل مكافحة الفساد ، مع الأخذ بنظر الاعتبار المعايير الدولية لمكافحة الفساد وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة في مجال الفساد وصوره وتفعيل الشفافية في عمل وزارة التعليم العالي وفق معطيات منظمة الشفافية العالمية كي يتم عملها في مجال الفساد بصورة واضحة وملموسة ويمكن الاستفادة منها ضمن مؤسسات الدولة كافة .

٥- تفعيل البحوث والرسائل والأطاريح الجامعية ضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واعتماد النتائج المستخلصة عبر الدراسات الأكاديمية العلمية في عمل وتوجيه الأجهزة الرقابية في العراق لأجل القضاء على الفساد.

٦- حرص الوزارة على قبول خريجي الإعدادية والمهنية بمختلف الفروع في الكليات والمعاهد لغرض تحقيق مشروعية التعليم العالي من جهة ونشر قيم الدين والأخلاق والمعلومات الأكاديمية العلمية في مختلف المجالات وحسب التخصصات وحب المواطنة والحفاظ على المصلحة العامة من جهة أخرى ، وهذا الأمر يعد دواء لعلاج إمراض الفساد والمخدرات وانتشاره في العراق .

المصادر

١. اندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ،دار الاهلية للنشر ، بيروت ، ١٩٧٧.

٢. ايليا حريق ،المواطنة والقيم المدنية الهوية الوطنية ، تحرير وليد مبارك وسعاد جوزف ، منشورات الجامعة الامريكية في لبنان ، بيروت ،١٩٩٩.

٣. بوريس بيجو فتش ، اراء في الفساد الأسباب والنتائج ، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة ،العدد ١٣ ، ٢٠٠٥ .

٤. تقرير صادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ .

٥. حدري سمير، السلطات الإدارية المستقلة وإشكالية الاستقلال ،بحث منشور في مجله إطار الملتقى الوطني بسكرة ،جامعه عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر ،ع٤ ،٢٠٠٦ .

٦. حسام بدراوي ومحسن يوسف ، الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم في مصر ، مكتبة القاهرة ،٢٠٠٨،ص٣٣-٣٥.

٧. خالد علي الحربي ، دور الحكومة في متابعة مسيرة الفساد ، إدارة الدعم الفني ، ديوان المحاسبة ، الكويت ،٢٠٠٧.

٨. د. جنيدل عبد الرحمن محمد ، اثر الرشوة في تغير النمو الاقتصادي ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب السعودي ، الرياض .

٩. د. حسن عبد الحميد السيد ،الشفافية في قواعد وإجراءات التعاقد الحكومي في دولة قطر ، مجلة الشريعة والقانون ، الإمارات ، العدد ٣٩، ٢٠٠٩ .

١٠.د. زياد عريبة بن علي ، الفساد (إشكاله وأسبابه ودوافعه وأثاره) ، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق ،العدد١٦ ،أغسطس ،٢٠٠٥ .

١١.د. صفاء الدين ابراهيم واكتم الصرايره ، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر العاملين ، مجلة الإداري ، العدد ٨٧، ديسمبر ، ٢٠٠١.

١٢. د. عدنان اسكندر ، تدريب الموظفين ، منشورات عويد ،بيروت ،ط٢، ١٩٨٢ .
١٣. د. علي خليفة الكواري ، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ، ط١، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
١٤. غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٧.
١٥. فاديا قاسم بيضون ، الفساد ابرز الجرائم الآثار والمعالجة ، منشورات الحلبي ، ٢٠١٣ .
١٦. المادة (١٠٢– ١٠٨) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.
١٧. مارلين نصر ، مقاربة جنوسية الوطنية والمواطنة في النص المدرسي، تحرير نجلاء حمادة وسعاد جوزيف وجين سعيد المقدسي ، الدار الجديدة للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٠.
١٨. محمد المالكي ، المواطنة بين الدولة والمجتمع ، مجلة الديمقراطية ، العدد٢٤،تشرين الاول /٢٠٠٦.
١٩. مؤشرات مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية لعام ٢٠٠٩ ،ص٣.

المـلخـص:

تعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من المؤسسات المهمة في مكافحة الفساد وصوره وطرق الوقاية منه ، فلها آثار كبيرة على مستوى العائلة والشارع والمجتمع .

لذا جاءت دراستنا في هذا البحث في آلية مكافحة الفساد في العراق وما هي التدابير الاحترازية لعلاج الموظف العام ووقايته من الفساد ، والأسباب الحقيقية لتفشي ظاهرة الفساد ، ومدى التزام التشريعات الوطنية في العراق بهذا الواجب التي فرضته الأمم المتحدة من اتفاقية الفساد لعام ١٩٩٧ ، ولهذا لابد من بيان مفهوم دور وزارة التعليم العالي في الفساد، وهل له تأثير على الحد من الفساد والواقية منها والحد من الفساد وصوره .

ABSTRACT :

The Ministry of Higher Education and Scientific Research is an important institution in the fight against corruption, its image and methods of prevention. It has great effects on the family, street and society levels.

Therefore, our study in this research is in the mechanism of combating corruption in Iraq and what are the precautionary measures to treat the public employee and protect him from corruption, the real reasons for the spread of corruption phenomenon, and the extent of compliance of national legislation in Iraq with this duty imposed by the United Nations of the 1997 Convention on Corruption. A statement on the role of the Ministry of Higher Education in corruption, and whether it has an impact on reducing corruption and corruption and reducing corruption and its image.